تأهيل المناطق الصناعية والتنمية المستدامة في الأردن

Rehabilitation of Industrial Zones and Sustainable Development in Jordan

مريم خالد سالم المراعيه

Maryam Khaled Salem Al-maraiah

محاسبه

Accounting

بلديه الاشعري

قضاء أذرح، محافظة معان

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

يعتبر قطاع التعدين والمحاجر المتمثل في مصانع نشر الأحجار والطوب قطاعًا صناعيًا حيويًا في الأردن ، نظرًا للنمو الاقتصادي السريع والتوسع العمراني والهجرة القسرية. إلا أن نشر الطوب والحجر أدى إلى تدهور بيئي نتيجة انبعاث كميات كبيرة من الملوثات الغازية والجسيمية ، بالإضافة إلى التلوث البصري عن التوزيع العشوائي لهذه المصانع. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث في دراسة قضية إعادة تأهيل المحاجر ومصانع الطوب في الأردن.

Abstract

The mining and quarrying sector represented by stone and brick sawing factories is a vital industrial sector in Jordan, due to rapid economic growth, urbanization and forced migration. However, spreading bricks and stones led to environmental deterioration as a result of the emission of large quantities of gaseous and particulate pollutants, in addition to visual pollution from the random distribution of these factories. Hence the importance of this research in studying the issue of rehabilitation of quarries and brick factories in Jordan.

المقدمة

يعرف إعادة التأهيل على أنها عملية إعادة الأرض في منطقة معينة بدرجة ما من نفسها السابقة، بعد عملية (أعمال، صناعة، كارثة طبيعية، إلخ). ستؤدي العديد من المشاريع والتطورات إلى تدهور الأرض ، على سبيل المثال التعدين والزراعة والغابات.

تم استخدام تقنيات مختلفة لعلم الجيوم لإعداد قاعدة المعرفة الشاملة اللازمة لعملية إعادة التأهيل أولاً ، بدأنا بجمع نقاط التحكم الأرضية باستخدام ، تم تطبيق تقنيات الاستشعار عن بُعد عن بُعد مثل تصنيف الصور والانصهار. تم استخدام تقنيات التصوير الفوتوغرافي لإنتاج ومنطقة الدراسة. علاوة على ذلك ، تم استخدام النمذجة ثلاثية الأبعاد باستخدام وحدات مختلفة إلى. أخيرًا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، تمت إضافة طبقات مختلفة مثل (خطوط الكنتور والأخطاء).

يظهر الأدب أن العديد من المشاريع التي تتعامل مع إعادة تأهيل منطقة التعدين المكشوف باستخدام الجيوماتكس. تتعامل معظم هذه المشاريع مع نظام الاستشعار عن بعد العالمي لتحديد المواقع ، والجيوفيزياء ونظم المعلومات الجغرافية لإعداد وتنظيم المعرفة الجغرافية الأساسية لعملية إعادة التأهيل. يشكل إرث ما يقدر بسبعة وعشرين ألف منجم مهجور مشاكل بيئية وصحية وسلامة واقتصادية للمجتمعات وصناعة التعدين والحكومات في جميع أنحاء كندا. جمع المعلومات لهذه المواقع ضروري لتمكين اتخاذ القرار السليم والتخطيط الفعال من حيث التكلفة وإعادة التأهيل المستدام. تعمل الإدارة المستدامة وإعادة تأهيل مواقع المناجم لمشروع دعم القرار بشكل تعاوني مع الإدارات الفيدرالية وحكومات المقاطعات والصناعة لتطوير تقنيات جديدة لجمع المعلومات وتكاملها لدعم استصلاح المناجم وقرارات السياسة المتعلقة بإعادة تأهيل المناجم.

تعتبر عمان وهي واحدة من أقدم المدن في العالم. تُعرف بأنها مدينة حديثة وقديمة. نظرًا لوجود العديد من المباني الحجرية اللامعة المستخرجة من التلال المحيطة ، يُشار إلى عمّان غالبًا باسم المدينة البيضاء. تستخدم العمارة في الأردن المواد الخام في البيئة الطبيعية (كالحجر والمعادن والطين وما إلى ذلك) وتربط هذه المواد بالخصائص البيئية للمدينة. يتميز الأردن بتوافر وتنوع أحجار البناء نتيجة انتشار طبقات الصخور بمواصفات مناسبة لأغراض البناء عبر التاريخ. يعتبر القطاع الصناعي الحاضنة الرئيسية للتوظيف في الأردن.

تشمل الصناعات المعالجة والتصنيع والتجميع والتخزين ، مع وجود تخزين خارجي للنفايات والمواد (التي تحتوي على عمليات خارجية) مما يسبب إزعاجًا واحتمالية منخفضة للانبعاثات. الاستخدامات المسموح بها هي الصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية والوقود المنشآت ، والنسيج ، ومدارس التدريب المهني ، وصناعة نشر الأحجار والطوب ، ومصانع الطوب والبلاط، والصناعات الحيوانية ، ومحطات إصلاح الشاحنات ، وأي استخدامات أخرى مماثلة. يساهم قطاع التعدين والمحاجر ، والذي يشمل إنتاج البروم وصخور الفوسفات والبوتاس ، بنسبة 2.5٪ في الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2013.

يعتبر نشر الأحجار وتصنيع الطوب من القطاعات الصناعية الهامة والأساسية التي لها تأثير إيجابي على الاستثمار ؛ يمثلون قطاعًا حيويًا من قطاعات البناء ، وهو أحد أكثر الحرف التقليدية. يعتمد الإنتاج في القطاع على توافر الموارد الطبيعية في البلد. تشير الإحصاءات الأولية إلى أن إجمالي عدد الورش التابعة لهذا القطاع حوالي 1000 ورشة تمتد من نشر الحجر إلى مصانع الرخام والطوب الواقعة ضمن المناطق الصناعية لمدينة عمان ، منها 60٪ مرخصة، وهي مصنفة على أنها متوسطة. الصناعات بما في ذلك عمليات المعالجة والتصنيع والجمع والتخزين (أمانة عمان الكبرى).

يجب تحديد المحاجر والصناعات التي يمكن إعادة تأهيلها وتنظيمها دون نقلها وفقًا لشروط اللوائح المرخصة والترخيص من خلال التدقيق البيئي لهذه المواقع. يجب تطوير معايير خطة العمل للمواقع المرخصة وتحديد متطلبات إعادة التأهيل وإعادة التنظيم فيما يتعلق بالمحاجر والمصانع القديمة التي يصعب نقلها. أهم معايير إعادة تأهيل المحاجر هي كما يلي:

■ الرقابة التشريعية:

- تشجيع أصحاب المحاجر على الترخيص والعمل وفق القواعد الحكومية.
- فرض تدابير أخرى مثل اللوائح البيئية أو لوائح مكافحة تلوث الهواء.
- التشريعات الكفيلة بحماية البيئة من نفايات المحاجر في الشوارع.

■ التحكم في تلوث الهواء والبيئة:

- اقتراح أنظمة ضبط تلوث الهواء.
- إعادة تدوير مواد النفايات الصخرية ، يزيد الاستخدام اللاحق للمحاجر من القبول العام للمحاجر ويظهر أن مواقع المحاجر السابقة ليست مجرد مناطق متدهورة ، ولكنها يمكن أن تعطي قيمة مضافة للأرض وتعمل كمحفز لتنمية المنطقة.
- اقتراحات المناظر الطبيعية لمنطقة الصخور المستنفدة أو منطقة عادم الصخور

■ التحكم الاقتصادي

- المحاجر المسجلة قانونيا ستكون ضريبية وهذا من شأنه تحسين الإيرادات الحكومية.
- إذا قللت المحاجر من التلوث ، يمكن للحكومة أن تخفض الضرائب.

■ التقنيات الحديثة

- التوعية بأساليب المحاجر الحديثة لقطع ومعالجة الحجر باستخدام المياه لتقليل ملوثات الهواء من الحجر. تم إجراء عملية التقسيم للمساحات التي تم فيها دمج المباني السكنية مع بعضها البعض وتم إنشاء مساحة خضراء لخدمة المنطقة وتقليل التلوث البيئي الناجم عن التعدين واستغلال المحاجر. كما تم فصل المباني السكنية عن المناطق الصناعية عن طريق المباني التجارية.

الدراسات السابقة

دراسة: الفهموي ، إ. (2019): يعتبر قطاع المناجم والمحاجر المتمثل في مصانع نشر الأحجار والطوب قطاعًا صناعيًا حيويًا في الأردن ، نظرًا للنمو الاقتصادي السريع والتوسع العمراني والهجرة القسرية. إلا أن نشر الطوب والحجر أدى إلى تدهور بيئي نتيجة انبعاث كميات كبيرة من الملوثات الغازية والجسيمية ، بالإضافة إلى التلوث البصري الناتج عن التوزيع العشوائي لهذه المصانع. ومن هنا تكمن أهمية هذه الورقة في دراسة قضايا إعادة تأهيل المحاجر ومصانع الطوب في منطقة العاصمة عمان. تستند الدراسة إلى مسح شامل لتسع مناطق صناعية ، وتعزيزها من خلال البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من أمانة عمان الكبرى ، كدراسة حالة لمنطقة المقابلين الصناعية. وبحسب نتائج المسح فإن

الحلول المقترحة للتوزيع العشوائي لمصانع الحجر والطوب في منطقة المقابلين تتلخص إما في إعادة تأهيل مصانع الطوب والمحاجر القديمة التي لا مفر من نقلها من خلال السياسات التشريعية المقترحة أو نقل المصانع التي لا يمكن تحويلها إلى أماكن أخرى. إعادة تأهيل الموقع البديل المناسب من خلال إجراءات منظمة ، ثم اتخاذ القرار. في هذه الدراسة ، وادي العش هو الموقع البديل المقترح حيث تم تحقيق معظم المعايير المناسبة. أخيرًا ، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من دراسات الاستعادة البيئية للمساعدة في استخدام نفايات المصانع الصلبة والسائلة ، ولن يتم ذلك دون تشكيل لجنة من أصحاب المصلحة لوضع خطة تطبيقية لهذه الحلول المقترحة.

دراسة: غندا ، ف ، وعطية ، د. (2016): تتنوع الموارد الطبيعية من مكان إلى آخر، ومن بينها الحجر الطبيعي (الصخر) المستخدم بشكل رئيسي في الإنشاءات والمباني ، ويلاحظ أن نسبة عالية من هذه المحاجر تنتشر بشكل عشوائي وغير منظم أو مدروس دون مراعاة البيئة. أو لوائح التنمية المستدامة ، أصبحت المحاجر خاصة المستنفدة تشكل تهديدًا بيئيًا للإنسان والحيوان والنبات ، وتسببت في تشويه وتشوه الشكل الطبيعي للأرض ، مما يتطلب إيجاد حل لهذه المشكلة بسرعة كبيرة. إجراء دراسات لاستغلال هذه الموارد واستثمارها بشكل صحيح ومستدام ضمن خطة مدروسة جيدًا ، مع الحفاظ على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ووضع خطة تهدف إلى إعادة تأهيل المحاجر المهجورة وإيجاد طريقة للاستفادة منها و تثقيف المجتمع المحلي حول هذه المحاجر. وهذا ما سيتم تنفيذه خلال هذه الورقة ، حيث سيتم مراجعة حالة دراسية من الأردن لإعادة تأهيل مقلع قديم في مدينة عجلون ، من خلال تحويله إلى أكاديمية علمية مصممة على موقع المحجر ، والتي تهدف إلى مساعدة ومساعدة المحجر. مجتمع محلي.

دراسة: الرزوق ، ر. ، الرواشدة ، س. (2014): غالبًا ما تسبب أنشطة التعدين تغييرات جذرية في المناظر الطبيعية ، لا سيما في مواقع المكبات والبيئة المحيطة بها. إعادة تأهيل الأراضي هي عملية تجديد الأراضي المتضررة إلى حد ما من شكلها الأصلي وتهدف إلى تقليل وتخفيف الآثار البيئية للسماح باستخدامات جديدة للأراضي. يعتمد نجاح استراتيجيات إعادة التأهيل المختلفة والنمذجة العمرانية والعمارة المقترحة حديثًا على خصائص المناظر الطبيعية (طبوغرافيا منطقة الدراسة ومشتقاتها مثل الانحدار والجوانب ، والطبيعة الجيولوجية والجيومورفولوجية لمنطقة الدراسة). الهدف من هذه الدراسة هو توضيح فائدة المنهجيات المختلفة القائمة على تقنيات الجيوماتكس (القياس التصويري ،

والاستشعار عن بعد ، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ، ونظام المعلومات الجغرافية ثلاثي الأبعاد (GIS)) لتسليط الضوء على خصائص المناظر الطبيعية اللازمة تأهيل منطقة ماحص. تم استخدام إجراءات الضبط التصويري لإنشاء نموذج ارتفاع رقمي ونموذج Orth– Photo لمنطقة الدراسة باستخدام الصور الجوية. تم استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لتصنيف الأراضي لتوفير معلومات حيوية لتخطيط إعادة التأهيل. تم استخدام الملاحظات الميدانية لنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لبناء شبكة مكانية لمنطقة الدراسة بناءً على مجموعات نقاط التحكم الأرضية. أخيرًا ، تم إعداد تمثيل واقعي لمنطقة الدراسة بنظام المعلومات الجغرافية ثلاثي الأبعاد لمنطقة الدراسة مع الأخذ في الاعتبار سهولة ومرونة تحديث قاعدة البيانات الجغرافية المكانية.

دراسة: عابد ، أ. ويخلف ، م. (2020): يمكن اعتبار مواقع Brownfield على حد سواء تحديًا وفرصة ضائعة لأنها تؤثر سلبًا على البيئة المحيطة وإمكانية التجديد. ومع ذلك ، يمكن أن يكون لتجديد الحقول البنية دورًا رئيسيًا في تحسين حيوية المدينة وحيويتها نظرًا لآثارها الإيجابية المتعددة على المدن بشكل عام ومدينة عمان بشكل خاص. في السنوات القليلة الماضية ، نمت عمّان بشكل عفوي وسريع مع عدم وجود خطة متطورة للنظر في ديناميكيات المدينة التي تنتج أراضي الحقول البنية. لذلك ، يهدف هذا البحث إلى استكشاف فرص نهج التجديد الشامل من خلال فهم مدى تعقيد موقع الحقل البني. تناول العمل بشكل خاص منطقة الحقل البني في مزرعة حلاوة (في بلدية عمان، والتي تشمل الإعدادات المعمارية والحضرية، وهي حاليًا منشأة مهجورة داخل منطقة نابضة بالحياة من المدينة. ساعدنا التحليل السياقي لإعداد البحث جنبًا إلى جنب مع تحليل SWOT على استكشاف إمكانات وتحديات هذا الموقع. ونتيجة لذلك، تم وضع خطة مفاهيمية وإرشادات للتطبيق لاستخدامها في تحويل مساحة إشكالية إلى مساحة صالحة للعيش. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تنظيف الموقع، وإعادة استخدام المناطق المهجورة، وتحفيز فرص التنمية، وإشراك السكان المحليين. أي أن الرؤية المستدامة تعتبر أداة لإعادة تأهيل الموقع، ولها تركيز بيئي واجتماعي واقتصادي بشكل خاص. في الواقع، يمكن أن تكون هذه الدراسة أداة جيدة لتبسيط المفارقة وتعقيد هذه القضية قيد الدراسة، وبالتالي، سيتم ترجمة ذلك إلى خطط إستراتيجية وإرشادات تصميم للمُجدِّد من أجل تعزيز القدرة التنافسية الحضرية وتقليل الزحف العمراني.

الإطار النظري

التنمية الصناعية الخضراء

يعد الانتقال نحو التنمية الصناعية الخضراء عنصراً أساسياً في التصدي لانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الصناعة في المستقبل والتى تؤدى الى زيادة تقلبات المناخ وتغيراته ويشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC)، الخاص عن السيناريوهات المستقبلية للإنبعاثات بحلول العام 2030 ستتراوح تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المترتبة عن القطاع الصناعي حوالي 14 جيجا طن من ثانى اكسيد الكربون (بما في ذلك استخدام الكهرباء). ومن جهة يتعرض المناخ للتغير بحسب الأنماط غير المستدامة للتنمية الصناعية، ومن جهة أخرى قد تملك سياسات التكيف مع تغير المناخ تأثيراً إيجابياً على التنمية الصناعية في جعلها تنمية مستدامة.

تعريف الصناعة الخضراء:

الصناعة الخضراء هي"تلك الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية، من خلال الاستثمار الامثل للموارد المتجددة الحد من المخلفات، إعادة الإستخدام واعادة التدوير للتقليل من التاثير السلبى على الصحة والبيئة وتحسين كفاءة الطاقة، مما يؤدى الى الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة اعتمادا على استخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة."

أهمية الصناعة الخضراء:

- الاستخدام الكفء للمواد الخام والموارد الطبيعية.
- الحد من المخلفات الصلبة والسائلة.
- إعادة استخدام المخلفات الصناعية.
- استبدال المواد الخطرة السامة الداخلة في الصناعة بمواد أقل سمية.
- التوافق بين الإنتاج والتكنولوجيا بما يتوافق مع المعايير البيئية العالمية.
- فتح مجالات جديدة في الاستثمارات والاقتصاد الأخضر.

- إنشاء الأعمال التى تمنح خدمات في الإنتاج الأنظف وتراعى المعايير البيئية وتوفر فرص عمل.
- توفير بيئة صحية للأجيال الحاضرة والقادمة.
- خفض الانبعاثات الكربونية في مراحل التصنيع كافة بما يسهم في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

الطريق نحو التنمية الصناعية الخضراء:

"تخضير" الصناعات القائمة من خلال تحسين كفاءة وفاعلية استخدام الموارد مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الإقتصادية والقدرة التنافسية.

خلق صناعات جديدة "خضراء" تستهدف التوسع في تطبيق التكنولوجيات البيئية مثل المصانع التى تعمل في إنتاج وحدات الإستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية، وذلك بالإضافة إلى الخدمات البيئية مثل الإستشارات في مجال ترشيد الطاقة وتحسين نظم تداول المواد الكيميائية.

يعد الإنتاج الأنظف وقائية لحماية البيئة من الملوثات الصناعية قبل حدوثها، عن طريق تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، وتهدف إلى زيادة الكفاءة وتقليل المخاطر التى تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة.

إنشاء ملكية أهداف التنمية المستدامة

بين عامي 2012 و 2014 ، شارك الأردن بشكل كبير على جميع المستويات في المشاورات العالمية لتطوير جدول أعمال ما بعد عام 2015. تم إجراء مشاورة وطنية في مارس 2016 ، بمشاركة ما يقرب من 100 ممثل من الحكومة ومنظمات MGO وممثلي النساء والشباب ، مما مهد الطريق لتنفيذ خطة عام 2030. خلال هذه المشاورة ، قدمت الحكومة خارطة الطريق لإنشاء الملكية وتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تتضمن خارطة الطريق العديد من نقاط العمل ذات الأولوية التي تم توسيعها بشكل أكبر نتيجة للمشاورات اللاحقة مع مختلف MGOs. تشمل خارطة الطريق المجالات التالية:

1 - زيادة الوعي بخطة عام 2030 وأهدافها وغاياتها ومؤشراتها ووسائل تنفيذها بهدف تعزيز الملكية الوطنية للخطة والدعوة إلى تحقيق أهدافها ؛

2. رسم الخرائط وضمان اتساق الأهداف والغايات والمؤشرات مع السياسات الوطنية وأطر التخطيط. وهذا يستلزم رسم خرائط لأهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة مع تلك الواردة في وثيقة "الأردن 2025" وكذلك الأهداف والسياسات والمبادرات والمؤشرات الخاصة ببرامج التنمية التنفيذية (EDP) ، التي تشكل الخطة الوطنية للبلد للسنوات القادمة ؛

3. دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية وأطر التخطيط ، وبالتالي ضمان تنفيذ أولوياتها ؛

4. التعميم في الخطط دون الوطنية أو على مستوى المحافظات (التوطين) ، بدءًا بمحافظتين على أساس تجريبي ، ثم الوصول إلى جميع المحافظات تدريجياً.

5. تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وتوافر البيانات من خلال تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى مؤشرات المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث ، وتوفير الدعم التقني والمالي لدائرة الإحصاءات (DOS) والمؤسسات الأخرى لتصنيف البيانات ، و تحسين توافر البيانات وجودتها ؛

6. تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال رسم خرائط لأهداف التنمية المستدامة (وخاصة الهدف الخامس) مع خطط التنمية المستدامة الحالية والمستقبلية والاستراتيجيات الوطنية ، بالإضافة إلى تحديد المؤشرات المصنفة اللازمة لرصد التقدم ؛

7. زيادة تعزيز الآليات المؤسسية ، بالبناء على هياكل السياسات والأطر الموجودة بالفعل من أجل "الأردن 2025" وتنسيق وتنفيذ سياسة التنمية الأوروبية ؛

8. تقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير النماذج الاقتصادية القياسية ذات الصلة.

9. التمويل من مصادر داخلية وخارجية. وفي هذا الصدد ، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، بالتنسيق مع وزارة المالية وإدارة الموازنة العامة ، بربط النفقات الرأسمالية

بخطة التنمية الأوروبية ، وبالتالي ضمان تخصيص التمويل ذي الأولوية لأهداف التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة ؛

10. تعزيز أنظمة المراقبة والتقييم. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، بالتعاون مع وحدة تقدم الأداء في رئاسة الوزراء ، في طور تطوير نظام مراقبة وطني الذي سيستخدم لرصد البرامج والخطط الوطنية. ستشمل مخرجات نظام المراقبة تقارير مرحلية منتظمة ولوحة مراقبة على موقع الوزارة.

دمج أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية

ركز الأردن على ضمان أن يكون نظامه التنموي وبيئة السياسات والإطار المؤسسي مواتية لبدء تحقيق خطة عام 2030 على أسس متينة ، بناءً على الإنجازات والآليات الناجحة المعمول بها خلال الإطار الزمني للأهداف الإنمائية للألفية. تمثل الوثائق التالية الأطر الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن:

برامج التطوير التنفيذي

برامج التطوير التنفيذي (EDPs) هي خطط تطوير حكومية متعددة السنوات ، تم تطويرها من خلال نهج تشاركي ، لدمج وتتبع خطط التنمية الوطنية والقطاعية المختلفة في إطار "الأردن وتشمل أيضًا برامج التنمية لكل محافظة كجزء من حملة اللامركزية في البلاد ، بناءً على نهج استشاري تشاركي من القاعدة إلى القمة، لمعالجة الاحتياجات والتفاوتات الإقليمية بين المحافظات ، بناءً على ميزاتها التنافسية ، مع استهداف تحديات الفقر والبطالة بالإضافة إلى وضع خرائط استثمارية لكل منطقة بناءً على مزايا تنافسية.

كما تترجم برامج التنمية المستدامة وثيقة "الأردن إلى برامج تنمية قابلة للتنفيذ وقابلة للقياس من خلال دورات ثلاث أو أربع سنوات. قيد التنفيذ حاليًا. تم تصميم البرنامج بالشراكة مع جميع أساسيين في عملية التنمية ، بدعم من لجنة التنسيق و 18 فرقة عمل ، مع تمثيل من مؤسسات القطاعين العام والخاص ذات الصلة ، ومنظمات المجتمع المدني ، والأوساط الأكاديمية ، وممثلي النساء والشباب. تغطي خطة التنمية الأوروبية 26 قطاعًا إنمائيًا ، وتحدد أدوار 123 شريكًا (عام ، خاص ، منظمات المجتمع المدني ، وغيرها) في تنفيذ 2126 مشروعًا. يركز برنامج التنمية الاقتصادية بشكل كبير

على دور القطاع الخاص في التنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات ذات الصلة ، وتركز على أهمية تطوير بيئة تشريعية تمكينية.

برامج تنمية المحافظات

تم إعداد برامج تنمية المحافظات لكل محافظة من المحافظات الاثنتي عشرة، مع ترجمة الأولويات الوطنية على المستوى دون الوطني ومراعاة أولوياتها وتحدياتها الخاصة بما يتماشى مع المزايا النسبية للمحافظات والوضع والتحديات التنموية الفريدة. تشترك جميع برامج تنمية المحافظات في هدف تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي في المحافظة دون الإضرار بالبيئة وبهدف تقليل الفجوة بين المحافظات والمناطق. تشترك جميع البرامج أيضًا في الأهداف المتعلقة بتمكين المجتمع، والحد من الفقر والبطالة، وتقوية الاقتصادات المحلية من خلال التدخلات الحكومية، والمشاريع الاستثمارية، ومبادرات التوظيف الذاتي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع التجريبية. ومن المتوقع أن تدعم هذه البرامج مشروع اللامركزية وكذلك المجالس المحلية المنتخبة في جميع أنحاء المحافظات لإدماجها ضمن خططها التنموية تم دمج مخرجات هذه البرامج التنموية للمحافظات كجزء من خطط التنمية البيئية الوطنية.

خطة النمو الاقتصادي (2018-2022)

تم تطوير هذه الخطة لاستعادة زخم النمو الاقتصادي للبلاد وتحقيق إمكاناتها التنموية. ويشمل سياسات اقتصادية ومالية وقطاعية محددة ، فضلاً عن التدخلات الحكومية مع التركيز على الشراكة مع القطاع الخاص. يتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من المشاريع والفرص الاستثمارية التي من شأنها تحفيز النمو في مختلف القطاعات. كما تحدد الخطة معدلات النمو عبر القطاعات المختلفة للسنوات الخمس المقبلة ، لترجمتها إلى فرص عمل ورفاهية ومعيشة للمواطن الأردني. يتم دمج مخرجات خطة العمل التفصيلية الخاصة بها وسيتم تحديثها وتتبعها من خلال نقاط التسليم الإلكترونية المتتالية.

آليات التنسيق المؤسسي

من أجل ضمان التوافق الفعال، والتأكيد على الالتزام بجميع أهداف التنمية المستدامة ضمن الأولويات الوطنية، اختارت الحكومة ضمان عدم إنشاء آليات متداخلة من

جديد وأن تنفيذ خطة عام 2030 يعتمد على الأطر المؤسسية القائمة. وقد تم تنقيحها بشكل أكبر لإتاحة تنسيق أفضل. يوضح الرسم البياني التالي الآليات المؤسسية المعتمدة لترسيخ خطة عام 2030 بقوة ويوضح العلاقة بين إعداداتها المختلفة.

يرأس رئيس الوزراء اللجنة التوجيهية العليا وتضم الوزراء المعنيين (وعند الاقتضاء ، جميع أعضاء مجلس الوزراء / مجلس الوزراء) والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. تصادق اللجنة على الخطط طويلة الأجل مثل "الأردن 2025" والخطط التشغيلية على أساس هذه الرؤية الدائمة ، بما في ذلك خطط التنمية الاقتصادية.

تأسست اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في عام 2002 ، بعد الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية ، وهي مصممة لتكون بمثابة مرجع لجميع المساعي الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. يرأس اللجنة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلي النساء والشباب ومجلس الشيوخ (مجلس الشيوخ) ومجلس النواب (مجلس النواب) والمجتمعات المحلية.

الخاتمة

وقد أوضحت المناطق الصناعية واستخداماتها المختلفة غير متوافقة مع نظام تقسيم المناطق واستخدامات الأراضي في أمانة عمان. وهي موروثة بسبب الطلب الإجباري على السكن للأردنيين العائدين من الخليج والهجرات الأخرى. كما هو معلوم ، فإن إنتاج نشر الطوب والحجر يؤدي إلى تدهور بيئي بسبب انبعاثات كميات كبيرة من الجسيمات والملوثات الغازية ، إلى جانب التلوث البصري والاجتماعي الناجم عن التوزيع العشوائي لهذه المصانع داخل المناطق السكنية ، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات إعادة تأهيل مقترحة.

المصادر والمراجع

- Al Fahmawee, E. (2019). Architectural visions in rehabilitation of quarries and brick factories in Amman: A Case study rehabilitation of Al-Muqabalain industrial zone. Journal of Engineering Research, 7(1).
- Al-Ruzouq, R., & Al Rawashdeh, S. (2014). Geomatics for rehabilitation of mining area in Mahis, Jordan. Journal of Geographic Information System, 2014.
- ABED, A., & YAKHLEF, M. (2020). Exploring a Sustainable Strategy for Brownfield Regeneration. The Case of Halawah Farm, Amman City, Jordan.
- Bergknut M., Döberl G. (2015), SCORE: A novel multi-criteria decision analysis approach to assessing the sustainability of contaminated land remediation. Science of the Total Environment, 511, 621–638.
- Chen, L.C. and Lee, L.H. (1993) Rigourous Generation of Digital Orthophotos from SPOT Images. Photogrammetric Engineering and Remote Sensing, 59, 655-661.
- Gandah, F., & Atiyat, D. (2016). Re-Use of Abandoned Quarries; Case Study of Eco-Tourism and Rangers Academy Ajloun–Jordan. Journal of Civil and Environmental Engineering, 6, 1-238.
- Greenberg M., Lowrie K., Mayer H. (2001), Brownfield Redevelopment as a Smart Growth Option in the United States. The Environmentalist, 21. 129 – 143.
- Habib, A.F., Ghanma, M.S., Al-Ruzouq, R.I. and Kim, E.M. (2004) 3-D Modelling of Historical Sites Using Low-Cost Digital Cameras. XXth Congress of ISPRS, 12-23 July 2004.

- Krishna, B.G., Amitabh, T.P., Srinivasan, P. and Srivastava, K. (2008) DEM Generation from High Resolution MultiView Data Product. The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, 37, 1099-1102.
- Rădulescu A. T. G. M., Rădulescu, M. V. G. M. (2016), Management of stakeholders in urban regeneration projects. Case study: Baia Mare, Transylvania. Sustainability, 8, 238.
- Yakhlef M., Abed A. (2019), Identification of Brownfield Sites Classification Typologies: Case Study of Amman, Jordan. Medwell Journal. 14(10), 3144 - 3149.